المشهد السياسي في سوريا بعد الانتخابات الرئاسية سنة 2021

هادية العمري *

ملخص : بعد عشر سنوات من الإخفاق السياسي على المستويين السوري والدولي، استطاع بشار الأسد كسب الوقت اللازم للوصول إلى ولاية رئاسية رابعة، يسخّر في سبيلها موارد البلاد، ويستعين عليها بمشهد هزليّ جديد يسميه: «الانتخابات». لم تضف الانتخابات أيّ معطى من حيث العملية السياسية، عدا أن استمرار نظام الأسد في السلطة من شأنه تقويض أيّ عملية انتقال أممية لمصلحة مسارات بديلة، مثل أستانا، يكون لموسكو الرأي الأكبر فيها. وهذا يجعل التصريحات الدولية بشجب الانتخابات وحدها غير كافية، ما لم يُطبَّق حل سياسي يضع حدًّا لتلاعب النظام وحلفائه بالقرارات الدولية، في ظل عدم وجود أيّ ضمانة لتغيير مواقف الدول تجاه شرعية الأسد.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الرئاسية، سوريا، الأسد

* عمران للدراسات الاستراتيجية، اسطنبول.

The Political Scene in Syria after the 2021 Presidential Elections

HADIA AL OMARI *

ORCID NO : 0000-0002-7060-2029

ABSTRACT *After ten years of political failure on both Syrian and international levels, Assad reached a fourth presidential term, benefiting from the regional and international interests leading to his survival, the fatigue of the Syrians, and utilizing an orchestrated and comically staged election. Recognition of Assad in the post-elections era would prolong the violent conflict by maintaining the root causes of the conflict found in his authoritarian regime, which stands accused of committing crimes against humanity. The international statements are insufficient, given Assad's readiness to manipulate UN resolutions, unless a political solution is fully implemented according to the 2254 UN Resolution.*

Key words: Presidential elections, Syria, conflict

* Omran For Strategic Studies , Istanbul.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(3/10)
31 - 44

DOI:10.36360/1560-010-003-002

مقدمة

وصل بشار الأسد إلى رئاسة الجمهورية عبر عملية توريث هزلية من أب استولى على السلطة بانقلاب عسكري. فتداول الأب والابن حكم سوريا خلال نصف قرن من الزمان بشرعية الأمر الواقع، من خلال استفتاءات شكلية استبدل بها نظام البعث انتخاباتٍ تعكس إرادة الشعب وقراره.

شهدت سوريا تحت حكم بشار الأسد انهيار الليرة السورية إلى مستوى غير مسبوق، وتهجير أكثر من نصف الشعب، وارتفاع نسبة الفقر المدقع إلى 82 ٪ من السكان.[1] فضلًا عن سيطرة «حزب الله» اللبناني والميليشيات الإيرانية وروسيا على حوالي 85 ٪ من الحدود السورية،[2] وتمكن الطائرات الإسرائيلية من قصف أيّ أهداف سورية في أي وقت تشاء.

انتفض الشعب السوري في آذار 2011 مطالبًا بإسقاط النظام، والانتقال إلى دولة ديمقراطية. إلا أن عشر سنوات من الإخفاق السياسي على المستوى الدولي ومستوى المعارضة- منحنَ الأسد الوقت اللازم للوصول إلى ولاية رئاسية رابعة، يسخر في سبيلها موارد البلاد، ويستعين عليها بمشهد هزليّ جديد يسميه «الانتخابات».

تتناول هذه الورقة، الانتخابات الرئاسية السورية سنة 2021 من حيث ما يأتي:

1. منظور نظام الأسد تجاه الانتخابات.
2. المشهد الداخلي السوري في مرحلة ما بعد الانتخابات.
3. التداعيات الخارجية للانتخابات من حيث العملية السياسية والفواعل الدولية.
4. وأخيرًا، تحاول الورقة استشراف مستقبل الصراع السوري ما بعد عملية الانتخابات، وتداعياتها الداخلية والخارجية.

استُخدِم المنهجان الوصفي والتحليلي لبناء الورقة، من خلال رصد السياق القانوني والإجرائي الذي أجريت فيه عملية الانتخابات، وتحليل تفاعل كل من النظام واللاعبين المحليين والدوليين مع تلك العملية. إلى جانب الاستئناس بتحليلات الباحثين والمهتمين في الشأن السوري- رُوجِعت الأدبيات المنشورة حول موضوع الورقة.

الانتخابات من منظور الأسد (ما بين السيادة الشكلية وانعدام الخيارات)

أُجرِيت الانتخابات الرئاسية سنة 2021 كما هو محدد لها في 26 أيار/ مايو، مع وجود مرشحينِ اسميِّينِ ينافسان صوريًّا بشار الأسد المستمر بالحكم منذ عام 2000.[3]

وبالمقارنة مع انتخابات عام 2014، فإنه لم يطرأ أي تغيير جوهري على المنظومة القانونية التي تحكم عملية الانتخابات. حيث أُجري كلّ من العمليتين في ظل دستور 2012، وقانون الانتخابات العامة في سوريا، اللذين أصدرهما النظام عقب المطالبات الشعبية بإسقاطه، واللذين يقيدان حقّ الترشح والانتخاب في الانتخابات الرئاسية بأطر تشريعية تعجيزية ضمن السياق السوري الراهن، فضلًا عن الأطر السياسية القمعية التي تحرم ملايين السوريين من المشاركة في عملية الانتخاب ترشّحًا وانتخابًا. ناهيك عن تجاهل القانون الدولي بإجراء الانتخابات خارج إطار القرار 2254 الصادر عن مجلس الأمن عام 2015 والناظم للعملية السياسية في سوريا. على غرار انتخابات 2014 التي أُجرِيت خارج إطار بيان جنيف الأممي عام 2012. وهو ما جعل من انتخابات الأسد مجرد إجراء سياسي أحادي الجانب مخالف للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وبينما استخدم الأسد التجييش الإعلامي والطائفي لما أسماه «الحرب الكونية على سوريا» في سبيل بقائه لولاية ثالثة في الحكم من خلال انتخابات 2014. فإن انتخابات 2021 أتت في سياق الاستحقاقات الضاغطة على نظام الحكم من حيث تحديات ما بعد الحرب؛ بدءًا من أزمة اقتصادية شارفت حدّ الوصول إلى كارثة إنسانية؛ ومرورًا بإعادة تشكيل شبكات النظام الاقتصادية والأمنية وفق المصالح المتصارعة على الجغرافية السورية؛ وليس انتهاءً بعزلة وعقوبات دولية تتلازم مع عملية سياسية لم يعد إخفاقها خافيًا على أحد. يجادل البعض بأن تلك التحديات تجرّد الأسد من أيّ خيار سياسي خارج استمراره بالحفاظ على مكتسبات الوضع الراهن، وإجرائه الانتخابات في موعدها بتجاهل تام للمواقف الدولية الرافضة لها. وهذا يرجع إلى تخوف النظام من حدوث أي انفراجة في العملية السياسية تؤدي إلى البدء بتطبيق القرار 2254، مع استغلاله عدم قدرة أي من الفواعل الدولية على حسم الحل السياسي في ظل غياب الملف السوري عن أولويات الإدارة الأمريكية. في حين يجادل آخرون بأن نهج التعنّت الذي يتبناه نظام الأسد تجاه كل تلك التحديات، يقتضي استمراره بالحكم رغم كل الانتهاكات الإنسانية والديمقراطية تحت أنظار العالم، ورغم الاحتجاجات الشعبية ضده. مستمدًّا شرعيته من العوامل الآتية، من أجل تحقيق مكاسب سياسية تتجلى في إعادة تعويمه بديلًا للفوضى الأمنية والإرهاب، بعد تجاوزه الرغبة الدولية بإسقاطه:

- مقاربة أمنية تقوم على سياسة الردع تجاه كل معارضيه؛
- بالاستفادة من دعم حلفائه،
- وإخفاق مؤسسات المعارضة في إيجاد بديل؛

• في ظل المخاوف الأمنية لدول المنطقة،
• وغياب ضغط دولي حقيقي لتنفيذ حلّ سياسي.

وسواء أكان إجراء الانتخابات نابعًا من انعدام خيارات النظام أم من تعنّته في مواجهة المجتمع السوري والدولي- فإن الأرقام التي أعلنتها حكومته في سياق الانتخابات تعكس سياسة اللامبالاة التي ينتهجها داخليًّا ودوليًّا على حدّ سواء. خصوصًا العدد المعلن لمن شارك في الانتخابات والبالغ أكثر من 14 مليون نسمة،[4] بينما تجمع التقارير المحلية والدولية على أن عدد السوريين المقيمين في مناطق سيطرة النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته بمجمله لا يتجاوز 16.5 مليون نسمة. فضلًا عن أن عدد من يحق لهم الانتخاب في مناطق النظام يقدّر بأقل من 6 ملايين نسمة.[5]

بالنتيجة، اتّسمت بيئة الانتخابات باستخدام الترغيب الشكلي مصحوبًا بالترهيب الفعلي، للحصول على مشهد إعلامي يضم أكبر عدد ممكن من الناخبين، وإظهار تأييدهم العفوي والطوعي المطلق لبشار الأسد بوصفه قائدًا أوحد للوطن. حيث بدأت المؤسسات الحكومية بتحسين خدماتها بخفض ساعات انقطاع الكهرباء والمياه، وتوفير المواد الغذائية المدعومة، وإزالة القمامة والأنقاض من بعض الشوارع والساحات في المدن الكبرى (دمشق، حلب، اللاذقية).[6] وبالتزامن، «أومأ عملاء النظام إلى تدابير قسرية ووعود بالانتقام، بما في ذلك الاعتقال والفصل وخصم الرواتب، بهدف ضمان المشاركة في الحملة. كما أُجبر طلاب الجامعات والمعاهد على التصويت، فقد تعمدت وزارة التعليم العالي إجراء امتحانات في يوم الانتخابات، فارضة على الطلاب التصويت بوصفه شرطًا مسبقًا لتقديم الامتحان.» كما ورد في دراسة حول الشبكات والتعبئة والمقاومة في الانتخابات.[7]

المشهد الداخلي لما بعد الانتخابات (العجز الشعبي مقابل الحل الصفري)

أُجريت انتخابات الرئاسية سنة 2021 في ظل سردية الانتصار التي يروجها الأسد وحلفاؤه بعد عشر سنوات من الحرب. السردية التي يقبع في ظلها أكثر من 80 ٪ من سكان سوريا تحت فقر مدقع،[8] على بعد أمتار من طبقة أثرياء الحرب المتمتعين بغطاء أمني من النظام؛ وحيث تفتقر المناطق التي احتفل النظام باستعادتها إلى أدنى الخدمات المعيشية والأمنية. في حين تشكل الأراضي السورية الخارجة عن سيطرة النظام نسبة تقارب 40 ٪، ما بين سيطرة الإدارة الذاتية أو ما يعرف بقوات سورية الديمقراطية (قسد)، وسيطرة المعارضة السورية، أو ما يعرف بمناطق سيطرة الجيش الوطني.

وعلى الرغم مما شاب تلك العملية من عيوب قانونية وإجرائية التقطتها عدسات التصوير، وتبادلتها وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاضح تحت سمع وبصر أجهزة

النظام وأحيانًا من قِبلهم- فإن ردود الأفعال السياسية اقتصرت على بيانات الشجب والإدانة، ورفض الاعتراف بالنتائج، من دون أن تتجاوزها إلى أيّ من أفعال المساءلة والمحاسبة، وهذا زاد في حالة الإحباط الشعبي واليأس من تطبيق حل سياسي يمكن أن ينهي معاناة السوريين رغم كل القرارات الدولية التي تقرّ بجرائم النظام.

"يرى مراقبون أن التعيينات في قطاع الإعلام والقرارات في قطاع الاقتصاد هدفت إلى تلميع صورة النظام داخليًا وعلى المستوى الدولي"

على مستوى السياسة الداخلية، تزامن سياق الانتخابات مع عدة تحركات للنظام، بدءًا من التسويق الإعلامي لما أسماه النظام «الورشة الإصلاحية»، ومرورًا بتعيينات جديدة في قطاع الإعلام، وليس انتهاءً بوتيرة متسارعة من القرارات في قطاع الاقتصاد تحت شعار «حماية المواطن»، ومحاولة السيطرة على سعر الصرف. وبينما تشير تصريحات النظام إلى أن الورشة الإعلامية ليست مجرد شعارات مرتبطة بالانتخابات، وإنما متابعة للإصلاحات التي تحدث عنها بشار الأسد عام 2000 وتأخرت بسبب الأحداث الإقليمية، ثم بسبب أحداث 2011.[9] يرى مراقبون أن التعيينات في قطاع الإعلام والقرارات في قطاع الاقتصاد هدفت إلى تلميع صورة النظام داخليًّا وعلى المستوى الدولي. بالتزامن مع تصدّر أسماء الأسد مشهد السياسة الداخلية بما يتجاوز نطاق العمل المدني الخيري إلى الاقتصادي والمجتمعي بعد حسم الأسد الصراع مع رامي مخلوف تحت شعار «استعادة الأموال العامة المسروقة» التي سكت عنها عقودًا.[10] في حين يرى آخرون أن تلك التغيرات تأتي ضمن سياق إعادة تشكيل الشبكات الاقتصادية والأمنية للنظام، مما يقوم به النظام باستمرار غير أن ديناميكيات الحرب سرّعت من وتيرته.[11]

أما مشهد ما بعد الانتخابات، فيمكن أن يلخّصه الخطاب العدائي لبشار الأسد عقب إعلان نتائج الانتخابات؛ من حيث التركيز على أنه استطاع البقاء رغم كل شيء من خلال ردع خصومه، وبأنه مستمر بنهجه الأمني في التعامل مع أي تصدّعات محتملة ضدّه داخل بنية النظام.[12] وهذا يوضح إصرار النظام على السياسة نفسها المتمثّلة بالقمع الداخلي. وبينما يستمر النظام بالترويج لشعارات الإصلاح ومكافحة الفساد، فإنه يستخدم تلك الشعارات غطاءً لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب الصلاحيات التي يفترض أن تختص بها رئاسة مجلس الوزراء. وهذا الأمر انعكس بالحديث عن نقل تبعية هيئة التفتيش التابعة لرئاسة مجلس الوزراء إلى تبعية رئاسة الجمهورية، وتكليف الفريق الإداري بإعادة صياغة هيكليات المؤسسات العامة والوزارات، بعد اجتماع بشار الأسد مع الفريق الإداري قبل الانتخابات،[13] والإعلان عن اللقاء بعد الانتخابات على أنه أحد

ملامح التوجه الإصلاحي للنظام ومحاربة الفساد.

وبالمقابل، أعقبت الانتخابات سلسلة من القرارات التي تزيد من بؤس السوريين القابعين في مناطق النظام ومعاناتهم اليومية؛ بدءًا من ارتفاع سعر الخبز بنسبة 100 ٪، وليس انتهاءً برفع سعر الوقود من 135 ليرة إلى 500 ليرة سورية لليتر الواحد، فضلًا عن ندرة تلك المواد أصلًا،[14] مرورًا بزيادة ساعات انقطاع الكهرباء، والتضاعف الكبير للأسعار خلال أسابيع قليلة عقب انتهاء النظام من مسرحية الانتخابات. وعلى الرغم من تزامن تضاعف الأسعار مع زيادة الرواتب والأجور إلا أن تلك الزيادة لم تتجاوز 50 ٪ في حين أن تضاعف الأسعار كان بنسبة تراوحت بين 100 أو 200 ٪، فضلًا عن أن شرائح كبيرة من الشعب غير مشمولة بزيادة الرواتب والأجور.[15]

أما على الصعيد الأمني والعسكري، فيمكن لحظ سعي النظام إلى ربط المصالح المتضاربة لكل من الفواعل الدولية والشبكات الداخلية ببقائه، بحيث يمنع بناء أي شبكات ولاء ضمن المؤسسة العسكرية والأمنية. وهذا ما تعكسه نشرات التعيينات الدورية في تلك المؤسسات، حيث يتضح حرص رأس النظام على تركيز السلطة بشخص الرئيس، وعدم الإبقاء على أي شخص في منصب أمني أو عسكري مدة أكثر من سنة أو سنتين كحد أقصى، بهدف إعاقة بناء شبكات مصالح وولاءات لأي من حلفاء النظام داخل أي قطعة عسكرية أو موقع أمني.[16]

التداعيات الخارجية لانتخابات 2021 (حلول تسكينيّة ومصالح متضاربة)

يُعَدّ توقيت الانتخابات عاملًا مهمًّا جدًّا في العملية السياسية، من حيث أثرها على بناء السلم والانتقال إلى الديمقراطية أو تأجيج الصراع والعودة إلى العنف. ومن هنا، جادل النظام بأن القرار 2254 لا يمنع من إجراء الانتخابات قبل انتهاء العملية السياسية بشأن سوريا، متجاهلًا التراتبية التي نصّ عليها القرار، ومستمرًّا بسياسة كسب الوقت، وعدم الانخراط الفعلي في العملية السياسية، بما يمكّنه من الوصول إلى ولاية رئاسية رابعة. وهذا الأمر الذي تجلى بتصريح وزير خارجيته السابق وليد المعلم في ديسمبر 2019 عندما قال: «في حال التوصل إلى توافق بين السوريين في اللجنة الدستورية على صياغة دستور جديد، ستُجرَى الانتخابات بالشروط الجديدة، وإلا ستُجرَى وفق ما هو قائم».[17]

يعتمد نظام الأسد باستمراره على حلفائه الروس والإيرانيين بالدرجة الأولى، في الوقت الذي يتجاوز التدخل الروسي القرار السياسي الخارجي لسوريا إلى سياساتها الداخلية. حيث يتجلى ذلك بالزيارات المتكررة للخبراء الروس إلى دمشق بعد الانتخابات، ونقاش عدد من الموضوعات مع خبراء تكنوقراط سوريين، منها المصالحة الوطنية، وزيادة إيفاد

السوريين إلى روسيا، وتطوير عمل المؤسسات العامة، ممّا يمكن تفسيره بتطلع الروس إلى التحكم أكثر بمؤسسات الدولة على المدى القريب والإستراتيجي. وفي الوقت نفسه، يُلحَظ سعي موسكو للتوازن بين إبداء مرونة تفاوضية بشأن الأسد وبين التصعيد العسكري على الأرض في محاولة لتحصيل مكاسب تفاوضية تجاه الفواعل الدولية، وخصوصًا الجانب الأمريكي، عشية اللقاء الأول بين الرئيس الأمريكي الجديد وبوتين. وقد انعكس ذلك بتصريح الخارجية الروسية عقب الانتخابات بإمكانية إجراء انتخابات مبكرة في سوريا،[18] وهو الذي فسره البعض بأنه أتى ردًّا على الخطاب العدواني للأسد عقب الانتخابات، في الوقت الذي يحاول فيه الروس فتح مسارات دبلوماسية لفك عزلة النظام الدولية. ومن جهة أخرى، شهدت المرحلة المبكرة لما بعد الانتخابات تكثيف الضربات العسكرية الروسية على ريف إدلب الجنوبي (عدة مناطق وخصوصًا جبل الزاوية)، وهذا يوحي لحاضنة النظام بتوجه نظام الأسد إلى استعادة المناطق الخارجة عن سيطرته، رغم استحالة ذلك بالنظر إلى انعدام الموارد الاقتصادية اللازمة من جهة، وخضوع ملف إدلب للتفاهمات الروسية التركية من جهة أخرى.

عمل نظام الأسد على تمرير الانتخابات التي أعقبت فرض حلّه العسكري المدعوم بحلفائه، على الرغم من إجماع كلّ مسارات ومراحل العملية السياسية الأممية الجارية منذ شباط/ فبراير 2021 حتى اليوم، بأن الحل في سوريا يجب أن يكون سياسيًّا لا عسكريًّا، وعلى الرغم من اعتراف المجتمع الدولي بكل العيوب الديمقراطية في ظل نظام الأسد. حيث انعكست مواقف الغرب تجاه الانتخابات بتصريحات الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا وعدد من الدول الأوروبية كألمانيا وفرنسا وإيطاليا، التي وصفتها بأنها انتخابات غير شرعية، وغير نزيهة، تفتقد إلى البيئة الآمنة والمحايدة التي تضمن مشاركة جميع السوريين.[19]

وبالنظر إلى الموقف الأمريكي الفعلي تجاه الملف السوري بعيدًا عن التصريحات الإعلامية، فيمكن تحديده بثلاثة عوامل أساسية، إذا ما استثنينا الحلول التسكينية المتمثّلة بالمساعدات الإنسانية:

1. قانون قيصر الذي يُعَدّ بمثابة إعلان سياسي بعدم شرعية النظام فضلًا عن أثره الاقتصادي؛
2. التحكم بقرار مناطق سيطرة الإدارة الذاتية؛
3. السماح باستمرار تحكم روسيا بالملف السوري.

توجد تلك العوامل الثلاثة بمجملها سياقًا سياسيًّا يُبقي على نظام الأسد، ولكن تحت عزلة اقتصادية ودولية كفيلة بالضغط على حلفائه (روسيا وإيران) من جهة، وعلى النفوذ التركي في المنطقة من جهة أخرى. إضافة إلى تأثير الموقف الأمريكي بشكل كبير في الموقف الخليجي إقليميًّا، من حيث ربط الأخير عودة سوريا لجامعة الدول العربية بالعقوبات الأمريكية بشكل مباشر.[20] وبالمقابل، يربط قانون قيصر إعادة إعمار سوريا والتعافي الاقتصادي بالموقف الأمريكي. وبينما يتخوف السوريون من تراجع جدّية تطبيق القانون أو ربطه بالاتفاق النووي مما يمكن أن ينعش النظام ويطيل أمد الصراع- يرى آخرون أنه لا توجد مؤشرات على تعليق القانون أو تخفيفه. إلا أن ذلك لا ينفي احتمال غضّ الطرف جزئيًّا عن تطبيقه بحسب المصالح السياسية، أو لاعتبارات إنسانية، مما من شأنه أن يحسّن الوضع المعيشي في مناطق النظام من دون إعادة عجلة الاقتصاد. كما جرى في إعلان الولايات المتحدة 17 حزيران/ يونيو 2021 المتضمن استثناء المساعدة الطبية من أي نظام عقوبات؛ بهدف تعزيز الاستجابة لجائحة كورونا.[21] وهذا ما يعكس تركّز المساعي الأمريكية الحالية بشكل واضح على مجال الاستجابة الإنسانية، إلى جانب بوادر التعاون الأخير مع الفواعل الدولية من أجل تخفيف المعاناة

عن السوريين، والوصول إلى تفاهم بشأن خطوات عملية يمكن اتّخاذها بالملف السوري في ظلّ الجمود السياسي المرتبط به، وهو ما ظهر من اللقاءات الأخيرة بين الإدارتين الأمريكية والتركية، وترافق مع تفاؤل الكثير من السوريين بخصوص الرغبة التي عكستها التصريحات الرسمية بتطوير العلاقة الثنائية بين الإدارتين بما يمكن أن ينعكس إيجابًا على الملف السوري. فيما عدا ذلك، لم يتجاوز موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من الانتخابات تصريحات الشجب بعدم شرعيتها، وتأكيد عدم نية التطبيع مع نظام الأسد في أيّ وقت قريب، مع تجديد الالتزام بدعم القرار 2254، ومحاربة داعش.

أما الموقف الأوروبي الفعلي فيميل إلى الاحتواء بشكل عام، حيث يتقاطع مع الموقف الأمريكي من حيث مقاطعة النظام، وفرض عقوبات عليه، من دون ممارسة ضغط حقيقي يؤدي إلى إسقاط النظام، إلا أن هذا الموقف يرتبط كذلك مع ملف عودة اللاجئين المشروطة ببيئة آمنة لا يمكن أن تتوفر طالما استمرّ نظام الحكم وأذرعه الأمنية في السلطة، إلى جانب المخاوف الأمنية المرتبطة بالإرهاب لدى الدول الأوروبية.

تجاوز الأسد زخم المطالبات الدولية بإسقاطه لينتقل إلى محاولة الخروج من العزلة الدولية. مستفيدًا ممّا يأتي:

- شبكة المصالح الإقليمية والدولية المفضية إلى بقائه؛
- ومن حالة الإرهاق المعيشي للسوريين وإحباطهم من أي ثورة ضده؛
- في ظل شبكاته الأمنية والاقتصادية المتحكمة بالبلاد من جهة؛
- وخيبة أملهم من الأداء المعارض من جهة أخرى.

ومع استمرار النظام بمحاولاته الترويج لمظاهر انتهاء الحرب والتوجه نحو الإصلاح الديمقراطي، يُلحَظ أن مشهد ما بعد الانتخابات لا يختلف كثيرًا عما قبله، من جهة التحديات الاقتصادية (العقوبات وتمويل إعادة الإعمار)، والبشرية (هجرة الأدمغة والقوة العاملة والشباب)، والمؤسساتية (انهيار بعض قطاعات الدولة كالصحة والتعليم)، والعسكرية (خروج مناطق مهمّة عن سيطرته)، والأمنية (انعدام الاستقرار المحلي)، والسياسية (العزلة الدولية)- التي يواجهها النظام، فضلًا عن عدم ضمان استدامة دعم حلفائه. فمن جهة، يستمر نظام الأسد باستخدام ذريعة مكافحة الإرهاب طمعًا بالتعاون الغربي معه على المستوى الأمني، بوصف ذلك مدخلًا للتفاوض على تخفيف العقوبات، أو غض الطرف عن الالتفاف عليها. وبالتوازي، يتوجه إلى روسيا والصين بوصف ذلك بديلًا عن النموذج الغربي، يمكنه التعامل معه اقتصاديًّا من دون طرح قضايا حقوق الإنسان، مع مناورته المستمرة بين إيران وروسيا بحسب المصالح

والتحديات المتأتية من وجودهما في سوريا.

في النتيجة، لم تضف الانتخابات أي معطى من حيث العملية السياسية عدا أن استمرار نظام الأسد في السلطة من شأنه تقويض عملية الانتقال التي تقودها الأمم المتحدة، وتعزيز المسارات البديلة مثل عملية أستانا، التي يكون لموسكو رأي أكبر فيها. وهو ما يجعل تصريحات شجب الانتخابات وحدها غير كافية، ما لم يجر تطبيق حلّ سياسي يضع حدًّا لتلاعب النظام وحلفائه بالقرارات الدولية، في ظل عدم وجود أيّ ضمانة لتغيير مواقف الدول تجاه شرعية الأسد.

الصراع السوري واستشراف المستقبل

اجتمع السوريون على رفض الانتخابات الرئاسية وعدم شرعيتها كما لم يجتمعوا خلال السنوات الأخيرة منذ اندلاع ثورة آذار 2011. وهذا انعكس بشكل واضح في توحّد جهود العديد من مجالس الجاليات السورية في المهجر، وما تبقّى من كتل الحراك الثوري على موقف واحد، والمساعي المختلفة للتجمع في جسم موحد يستعيد القرار السوري. أما على الجانب الدولي، فعلى الرغم من تفاؤل البعض باللقاءات التي أعقبت الانتخابات بين الجانبين الروسي والأمريكي، التي أومأت برغبة الطرفين بالتعاون فيما يخصّ الملف السوري، إلا أن الواقع يشير إلى مصالح متضاربة بين الطرفين تحول دون التفاؤل بأن يفضي هذا التعاون إلى تطبيق فعلي لحلّ سياسي يلبّي مصالح السوريين، وينهي معاناتهم على المدى المنظور.

أثارت الانتخابات الرئاسية التي تزامنت مع عام الثورة العاشر ضجيجًا سياسيًّا وميدانيًّا على كل من المستويين الشعبي والدولي مقارنةً بالركود النسبيّ الذي رافق الملف السوري خلال عام 2020؛ بدءًا من التصعيد العسكري لنظام الأسد مدعومًا بالقوات الروسية في مناطق ريف إدلب الجنوبي، مرورًا بحصار درعا البلد في الجنوب السوري من قبل قوات النظام عقب تصعيد المظاهرات الشعبية الرافضة للانتخابات الرئاسية؛ وليس انتهاءً باستئناف اجتماعات مسار أستانا (الجولة 16) والحديث عن جولة سادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية. بيد أن سياسة الاتفاقات المؤقتة والحلول التسكينية العائدة لواقع المصالح الدولية المتضاربة سياسيًّا وعسكريًّا، ما فتأت تُعوِّق بلورة أي حلّ حاسم فعليًّا تجاه تلك التطورات لمصلحة الاستمرار في تجميد الوضع الراهن. وقد تمثّل هذا في تصريحات التنديد تجاه التصعيد العسكري في الشمال السوري بدون أي ردّ يوقف المجازر وموجات النزوح للمدنيين. وقد نصّ البيان الختامي لاجتماع أستانا الأخير على تثبيت وقف إطلاق النار من دون تطبيق ذلك على أرض الواقع حتى الآن.؛[22] والاتفاق الأخير في درعا البلد بين الأهالي ونظام الأسد يندرج ضمن اتفاقات المصالحة الهشّة

التي أبرمها النظام في تلك المنطقة خلال السنوات الأخيرة واستمر فيها فعليًّا بعمليات القمع والترهيب.[23]

في ظلّ ما سبق، يزيد تجميد الصراع وفقًا لمناطق النفوذ الحالية دون اتفاق سياسي من خطر تلاشي وحدة الأراضي السورية، واستمرار التدهور الاقتصادي؛ بسبب طبيعة الاقتصاد السوري التكاملي بين المحافظات السورية، ومن هنا انهيار النظام من الداخل تدريجيًّا بانهيار مختلف القطاعات. بينما يشكل استمرار الغرب برفض الانتخابات وبسياسة العقوبات سياقًا ضاغطًا على حلفاء النظام، يحتمل أن يدفع باتجاه تسوية سياسية تقوم على تفاهم روسي غربي يؤدي إلى تطبيق القرار 2254. ممّا يفضي إلى انتخابات مبكرة لا يشارك فيها بشار الأسد، أو رفع الدعم الروسي عن بشار الأسد، والسماح بسقوطه عسكريًّا، وهذا الأخير أقل ترجيحًا.

وفيما عدا ذلك يبقى خيار تجميد الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحًا في مشهد ما بعد الانتخابات، على الرغم مما يتضمنه هذا الخيار من خطر انهيار الدولة في ظل هجرة الموارد البشرية السورية، وتدهور الوضع المعيشي، وارتفاع معدّل الجريمة، والانفلات

الأمني، وعدم الاستقرار الذي يؤثر حتمًا على المنطقة كلّها، ويطيل أمد لجوء السوريين في الشتات ومعاناتهم تبعًا لإطالة أمد الصراع وتجدّد العنف، طالما بقيت الأسباب الجذرية للصراع، المتمثلة بنظام ديكتاتوري متّهم بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية. علاوة على ذلك، يوفر هذا السيناريو فرصة إضافية لنظام الأسد تسمح له بزيادة تعنّته تجاه العملية السياسية الأممية، وهو ما سيكرّس سيناريو تجميد مناطق النفوذ الحالية، باتجاه التقسيم إلى مناطق نفوذ خاضعة لاعتبارات الفواعل الدولية المتغيرة، مع كل ما يحمله هذا السيناريو من مخاطر أمنية على استقرار المنطقة كلّها.

خاتمة

استطاع نظام الأسد إجراء الانتخابات الرئاسية 2021، في ظل عجز شعبي وعجز دولي تامّين. حيث أُجريت تلك العملية كما هو مخطط لها من حيث التوقيت، وبحضور مرشحين اسميّين ينافسان صوريًّا بشار الأسد المستمر في الحكم منذ عام 2000. وقد تمثّل العجز الشعبي بالتداول الواسع لأساليب الترغيب الشكلي والترهيب الفعلي التي اتّسمت بها بيئة الانتخابات، من دون تمكن أي كيان سوري أو منظمة أممية من توجيه المساءلة للنظام حول انتهاكاته القانونية بما يتجاوز بيانات الشجب والإدانة. وهو ما زاد من إحباط السوريين ويأسهم من تطبيق حل سياسي يمكن أن ينهي معاناتهم، رغم كل القرارات الدولية التي تقرّ بجرائم النظام.

لخص الخطاب العدائي لبشار الأسد عقب إعلان نتائج الانتخابات الشرعية التي يحكم بها السوريين، المتمثلة بالردع الأمني لكل من يعارضه، وسياسة الأمر الواقع. وفي الوقت نفسه يروج إعلام النظام لشعارات الإصلاح ومكافحة الفساد كواجهة لحكمه. بينما لم يختلف التعاطي الدولي مع الملف السوري كثيرًا عمّا سبقه لعشر سنوات مضت. من حيث غيابه عن أولويات الإدارة الأمريكية، واكتفاء الأخيرة بالحلول التسكينية في مجال الاستجابة الإنسانية؛ والتعنّت الروسي بتطبيق الحل العسكري الصفري على الأرض، وإن أظهرت دعمها للحل السياسي وفق مساراته المعطّلة؛ ومحاولة باقي الفواعل التحرّك أو الاحتواء ضمن ما تسمح به شبكة مصالحهم المتقاطعة أو المتضاربة في الملف السوري. ناهيك عن الواقع المعيشي والاقتصادي والأمني المتدهور الذي يعيشه السوريون في ظل استحقاقات ما بعد الحرب.

تجاوز الأسد زخم المطالبات الدولية بإسقاطه لينتقل إلى محاولة الخروج من العزلة الدولية. مستفيدًا من شبكة المصالح الإقليمية والدولية المفضية إلى بقائه، ومن حالة الإرهاق المعيشي للسوريين، وإحباطهم من أي ثورة ضده في ظلّ شبكاته الأمنية والاقتصادية المتحكمة بالبلاد من جهة، وخيبة أملهم من أداء المعارضة من جهة أخرى.

في حين أن المشهد الفعلي لما بعد الانتخابات لا يختلف كثيرًا عما قبله، من جهة التحديات الاقتصادية (العقوبات وتمويل إعادة الإعمار)، والبشرية (هجرة الأدمغة والقوة العاملة والشباب)، والمؤسساتية (انهيار بعض قطاعات الدولة كالصحة والتعليم)، والعسكرية (خروج مناطق مهمة عن سيطرته)، والأمنية (انعدام الاستقرار المحلي)، والسياسية (العزلة الدولية) التي يواجهها النظام، فضلًا عن عدم ضمان استدامة دعم حلفائه.

وفي النتيجة، لم تضف الانتخابات أي معطى من حيث العملية السياسية، عدا أن استمرار نظام الأسد في السلطة من شأنه تقويض عملية الانتقال التي تقودها الأمم المتحدة، وتعزيز المسارات البديلة مثل عملية أستانا، التي يكون لموسكو رأي أكبر فيها، وهو ما يجعل تصريحات شجب الانتخابات وحدها غير كافية، ما لم يُطبَّق حل سياسي يضع حدًّا لتلاعب النظام وحلفائه بالقرارات الدولية، مع عدم وجود أي ضمانة لتغيير مواقف الدول تجاه شرعية بشار الأسد.

الهوامش والمراجع:

1. تقرير صندوق الغذاء العالمي لشهر آذار/مارس 2021. على الرابط https://bit.ly/2SaDycb. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
2. عدا تلك التي تفصل بين سوريا والأردن وجزء صغير من الحدود في شمال لبنان المسيطَر عليها من قبل الجيش السوري بما يمثل حوالي 15% من مجمل الحدود السورية.
3. عبد الله سلوم عبد الله (1956) من محافظة حلب، عضو «حزب الوحدويين الاشتراكيين» وشغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب بين عام 2016 و2020 كما كان عضوًا في مجلس الشعب لدورتين تشريعيتين سابقتين. ورغم تقلده تلك المناصب إلا أنه غير معروف للسوريين، ولا يمتلك أي قاعدة شعبية جماهيرية. ومحمود مرعي (1957) من محافظة ريف دمشق، يُعَدّ أحد معارضي الداخل، ويرأس «المنظمة العربية السورية لحقوق الإنسان»، وأحد أعضاء «هيئة العمل الوطني الديمقراطي»، وعضو وفد المعارضة الداخلية في محادثات جنيف، غير أنه أيضًا غير معروف للسوريين، ولا يمتلك أي جمهور انتخابي.
4. إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2021 من قبل رئيس مجلس الشعب على الرابط https://www.youtube.com/watch?v=6Mh1o1ubrIg، تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
5. تحقيق لمنصة (تأكّد) يكشف جانبًا من التضليل والتزوير في «الانتخابات الرئاسية السورية». منشور على الرابط https://bit.ly/3rv8xNS. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
6. تقرير مشروع بحثي بعنوان: «الشبكات والتعبئة والمقاومة في الانتخابات الرئاسية في سوريا لعام 2021، من إعداد فريق: مشروع زمن الحرب وما بعد الصراع في سوريا، ضمن برنامج مسارات الشرق الأوسط في الجامعة الأوروبية في فلورنسا. تموز/يوليو 2021، منشور على الرابط https://bit.ly/371tBSO.
7. المرجع نفسه، ص5.
8. تقرير صندوق الغذاء العالمي لشهر آذار/مارس 2021. على الرابط https://bit.ly/2SaDycb. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.

9. وفقًا لحوار أجرته وكالة «الآن» الإعلامية مع طارق الأحمد "عضو المكتب السياسي في الحزب السوري القومي الاجتماعي" الذي صرح بأن «هذه الورشة الإصلاحية عبارة عن تعزيز لانتهاء الحرب على سوريا بالتزامن مع الحديث عن فتح السفارات.» الحوار على الرابط https:// www.youtube.com/watch?v=9iHwoN4o7ew تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
10. مقابلة أجرتها الباحثة مع أيمن الدسوقي، باحث في مركز عمران. تاريخ المقابلة 15 حزيران/ يونيو 2021.
11. مقابلة أجرتها الباحثة مع سنان حتاحت، باحث في معهد الجامعة الأوروبية EUI. تاريخ المقابلة 15 حزيران/يونيو 2021.
12. خطاب بشار الأسد بعد «إعادة انتخابه» منشور على الرابط https://www.youtube.com/ watch?v=HK9Nw3Y5A_s. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
13. الخبر على الصفحة الرسمية لوزارة التنمية الإدارية في سوريا، على موقع Facebook. منشور على الرابط https://bit.ly/3vxZI69. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
14. قرار تعديل سعر المازوت وربطة الخبز، الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». الخبر على الرابط http://sana.sy/?p=1429400. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
15. مرسوم زيادة الرواتب والأجور، وكالة سانا. الخبر على الرابط http://www.sana. sy/?p=1429481. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
16. وفقًا لمقابلة مع الباحث أيمن الدسوقي، مصدر سابق.
17. مقال بعنوان: انتخابات 2021، «استحقاق» أم إجراء «غير شرعي"؟ مراد عبد الجليل، نينار خليفة، محمد حمص. كانون الأول/ديسمبر 2019. منشور على الموقع الالكتروني لجريدة عنب بلدي، على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/352213. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
18. المرصد السوري، موسكو: الانتخابات المبكرة في سوريا خيار محتمل. حزيران/يونيو 2021. على الرابط https://bit.ly/3xZ6nbH. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
19. وفقًا للناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك «إجراء الانتخابات وفقًا للدستور الحالي في سوريا يُعَدّ إجراءً خارج العملية السياسية الخاضعة للقرار 2254 لعام 2015. وإن الأمم المتحدة ليست منخرطة في هذه الانتخابات ولا معنية بها.» الإحاطة أمام مجلس الأمن بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2021. الإحاطة منشورة على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط https://www.un.org/press/en/2021/db210421.doc.htm. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
20. وفقًا لتصريح وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد بتاريخ 9 مارس/آذار إن العقوبات الأمريكية ضد سوريا تمنع دمشق من العودة إلى جامعة الدول العربية. الخبر على الرابط https:// bit.ly/3eSSwME. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
21. مكتب الأصول الخارجية في الخزانة الأمريكية، القرار 31 CFR Part 542. منشور على الرابط https://bit.ly/3vBVr1L. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
22. البيان الختامي لاجتماع أستانا 16، منشور على موقع «تركيا بالعربي» على الرابط https://bit. ly/2V95nDt. تاريخ الزيارة 25 تموز/يوليو 2021.
23. اتفاق نهائي في درعا البلد و6 بنود تحدد تفاصيل المرحلة المقبلة. 24 تموز/يوليو 2021 منشور على موقع السورية نت على الرابط https://bit.ly/2WhV0xE. تاريخ الزيارة 25 تموز/ يوليو 2021.